

الخطاب الحداثي للإسلاميين - حركة النهضة التونسية أمودجا-

Islamists Modernist Discourse: Case study of Ennahda Movement of Tunisia

مولود مسلم

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mesloud56@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/18

تاريخ القبول: 2022/02/10

تاريخ الاستلام: 2022/01/01

ملخص:

أثار صعود الإسلاميين إلى السلطة بعد 2011 حالة من الاستقطاب المجتمعي في العديد من الدول. وبينما تصدر المشهد السياسي العربي تكاثف أنشطة التنظيمات الجهادية التي اتخذت العنف منهجا لها، اتجهت الحركات الإسلامية المعتدلة على غرار حركة النهضة التونسية نحو إعادة تأسيس ذاتها وبلورة تصوراتها وأفكارها وتبني خطاب حداثي يركز على تبني القيم الإسلامية لمفهوم يوازي قيم الديمقراطية والتعددية، وذلك للنأي عن الفهم المتشدد للإسلام. الدراسة هي محاولة للبحث في مدى تمكن حركة النهضة التونسية من التوفيق بين خطابها الإسلامي الحداثي و ممارستها السياسية. تفترض الدراسة أن تطوير الحركات الإسلامية لخطابها السياسي يعبر عن واقعية سياسة للتكيف مع مقتضيات المرحلة الانتقالية.

الهدف من البحث إذا هو تسليط الضوء على مضامين الخطاب الإسلامي الحداثي لحركة النهضة التونسية والكشف عن مخرجات الممارسة السياسية في ضوء ذلك الخطاب. توصلت الدراسة بالاعتماد على منهجية تحليلية إلى نتيجة مفادها أن خطاب حركة النهضة الحداثي قد عبّر عن التحلي بواقعية سياسية تقتضيها المرحلة تقوم على التوفيق بين الديمقراطية كأداة حكم عصرية وبين مبادئ الإسلام السياسية.

كلمات مفتاحية: الحركات الإسلامية، الخطاب الإسلامي، حركة النهضة، الحداثة، الديمقراطية.

Abstract:

The rise of Islamists to power after 2011 sparked societal polarization in many countries. While the intensification of the activities jihadist organizations took the lead in the political scene of the Arab region, moderate Islamic movements such as Ennahda movement of Tunisia, have tended towards re-establishing themselves, their perceptions and ideas and adopting a modernist discourse mainly based on adapting Islamic values conception going along with the values of democracy and pluralism, in order to distance themselves from extremist Islamic conception. On this basis, the study aims to analyze the extent to which Ennahda movement was able to adhere to its modernist Islamic discourse in its political practice. The study assumes that the renewal of its political discourse by Islamic movements expresses a realistic policy in order to adapt to conditions of the transitional period.

Accordingly, the objective of the study is to focus on the modernist Islamic discourse content of Ennahda movement and reveal the outputs of political practice in light of its modernist discourse. Based on analytical method, the paper concludes that the modernist discourse of Ennahda expressed a more realistic political approach to transitional conditions in order to bring into harmony democracy as governing tool and Islamic political principles.

Keywords: Islamic movements, Islamic discourse, Ennahda movement, modernity, democracy

المؤلف المرسل: مسلم مولود، الإيميل: mesloud56@gmail.com

أفرزت بيئة ما بعد الربيع العربي وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم، بعد أن ظلت هذه الأخيرة في معزل عن دوائر السلطة لعقود من الزمن، فكانت الثورات العربية فرصة لها للانخراط في المشهد السياسي من جديد. كان لزاما في ظل تلك التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة على الحركات الإسلامية بتحديد خطابها السياسي للتكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة.

يختلف الخطاب السياسي للحركات الإسلامية باختلاف موقعها السياسي في السياقات العربية. فوضعية حركة النهضة وموقف السلطة منها يختلف عن وضع جماعة الإخوان المسلمون في مصر وغيرها من الحركات الإسلامية في الوطن العربي. مما أفضى في نهاية المطاف إلى تغيير قراءات الحركات الإسلامية للمشهد السياسي العربي أعقاب ثورات 2011 ومن ثم صياغة خطابها السياسي.

لعل حركة النهضة التونسية تشكل أبرز مثال عن تطوير الخطاب السياسي الإسلامي وتكييفه مع مقتضيات الراهن العربي. لقد استطاعت الحركة استقراء وتوصيف تغيرات الوضع السياسي في تونس، ونجحت من خلال ذلك في بلورة خطابها السياسي وتقديمه في شكل خطاب إسلامي حداثي يتماشى وطبيعة المجتمع التونسي وتطلعاته.

لقد أحدث فوز حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي المنعقدة شهر أكتوبر 2011 حالة من الارتباك في الساحة السياسية التونسية؛ لاسيما من قبل القوى المناوئة لحكم الإسلاميين. حيث رأى هؤلاء أن فوز حركة النهضة من شأنه أن يشكل تهديدا لمكاسب الدولة المدنية في تونس وتحديد ما يتعلق بحرية المرأة ومجالات الأحوال الشخصية وغيرها، مما استلزم على النهضة التعامل بمرونة مع مستجدات مرحلة ما بعد الثورة، لذلك اختارت حركة النهضة تبني خطاب إسلامي حداثي من أجل الانخراط في مسار الخيار الديمقراطي، لاسيما بعد انتقالها من موقع الحزب المعارض إلى موقع الحزب الحاكم. لقد تضمن هذا الخطاب تطورات معينة على مستوى الرؤى والتصورات والأفكار والمصطلحات لتكييفها مع مقتضيات المرحلة الانتقالية

مشكلة الدراسة:

اتسمت تأسيسا على ما سبق طرحه، نحاول ولوج النقاش حول موضوع الورقة البحثية بطرح التساؤل البحثي التالي: ما مدى نجاح حركة النهضة التونسية في التمسك بخطابها الإسلامي الحداثي أثناء الممارسة السياسية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة في هذه الدراسة، قمنا بصياغة الفرضية التالية:
إن تجديد الحركات الإسلامية لخطابها السياسي يعبر عن سياسة واقعية للتكيف مع مقتضيات المرحلة الانتقالية.

تقسيمات الدراسة:

اقتضت المشكلة البحثية تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، وهي:
المحور الأول: العلاقة بين السياسة والدين في الخطاب الإسلامي الحداثي
المحور الثاني: الخطاب الحداثي لحركة النهضة التونسية
المحور الثالث: الخطاب الحداثي والممارسة السياسية لحركة النهضة

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التطورات التي طرأت على الخطاب الإسلامي للحركات الإسلامية لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، وتحديدًا حركة النهضة التونسية التي تمثل نموذجًا للإسلام السياسي المعتدل.
كما تهدف الدراسة أيضًا إلى الكشف عن مخرجات الممارسة السياسية في ضوء الخطاب الإسلامي الحداثي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته؛ إذ يعد موضوع الخطاب الحداثي للإسلاميين من المواضيع الهامة في حقل العلوم الاجتماعية، سيما في ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنة 2011 نتيجة موجة الربيع العربي، كما أنه من المواضيع التي لم تحظى بدراسة واسعة.

أولاً: العلاقة بين السياسة والدين في الخطاب الإسلامي الحداثي

تمثل فرضت العلاقة بين السياسة والدين نفسها بقوة في أجنداث الفكر والممارسة السياسية على الرغم من وجود الأطروحات الداعية إلى ضرورة الفصل بين الدين والسياسة وبين الدولة والمؤسسة الدينية،

لاسيما في ظل الانقسام الحاصل حول فكرة قضية تطابق الإسلام والديمقراطية، أو أن الإسلام يجب الديمقراطية.

لقد احتلت مسألة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية حيزا كبيرا في المأموريات السياسية العربية في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي 2011، وذلك بعد أن سطع نجم الإسلام السياسي آنذاك. حيث طرحت عديد من نقاط الاستفهام حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وحول مسألة التزام الإسلاميين بالديمقراطية. وبذلك برزت إشكالية الدين والسياسة، وانقسم المشهد العربي بين مؤيد لحكم الإسلاميين وبين رافض له.

وقد فسر البعض ومنهم الباحث الفرنسي أوليفييه روا (*Olivier Roy*) الانقسام الحاصل بين "السياسة" و"الدين" من خلال الطبيعة السياسية للإسلام؛ حيث وُلد الإسلام كمجتمع سياسي وديني لا توجد فيه مؤسسات ولا وظائف متخصصة، وكان النبي محمد صلى الله عليه وسلم الراوي والمترجم الوحيد لقانون الهي سامي يحكم البشر وأنشطتهم¹. وهذه الأطروحة في حد ذاتها تثير التساؤل حول ديمقراطية الإسلام من عدمها.

حول العلاقة الرابطة بين الدين والسياسة في الدول العربية فإن الجدل الدائر حول هذه العلاقة يظهر وكأنه جدل فكري وثقافي بين فريقين متميزين سواء من حيث المقدمات أو المنطلقات، إلى جانب الاختلاف أيضا من حيث المرجعية الفكرية، لذلك نجد أنّ هذا الصراع الفكري اتخذ تسميات عدة على غرار الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، الحدائيين والأصوليين، الديمقراطيين والشموليين. هذا الجدل طبعاً هو جدل سياسي في المقام الأول، حيث يرى العلمانيون إلزامية فك العلاقة بين ما هو ديني وما هو سياسي، أما الإسلاميون فإنهم يؤكدون على وجوب الدفاع عن الوحدة بين ما هو ديني وما هو سياسي، أو بمعنى أدق بين الشريعة والدولة².

ينطلق الكاتب فهمي هويدي في الحديث عن الإسلام والديمقراطية بقوله:

"يظلم الإسلام مرتين، مرة عندما يقارن بالديمقراطية، ومرة عندما يقال أنه ضد الديمقراطية، إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة وإدعاء التنافي خاطئة، الأمر الذي يحتاج إلى تحرير أولاً واستجلاء ثانياً"³.

يرى الكاتب أنّ المقارنة بين الاثنين متعذرة نظرياً ومنهجياً كون أنّ الإسلام هو رسالة دينية تتضمن مبادئ وقواعد تنظم طريقة سير الحياة الدنيوية، بينما الديمقراطية هي نظام حكم يستند إلى مبادئ غربية تحديداً.

يمكن القول في سياق الحديث عن ما يعرف إعلامياً بثورات الربيع العربي أنّ تلاشي الخطاب الأيديولوجي في الفضاء العام وتراجع الرفض الشعبي للإسلاموية كلها متغيرات تدل على بداية تبلور مرحلة جديدة، أو ما يصطلح عليه بما بعد الإسلاموية. لقد أثبت الواقع التونسي وكذا المصري قدرة الحركات الإسلامية على التوفيق بين مطالب الطبقات الوسطى والدنيا المهمشة في المجتمعات. تبني راشد الغنوشي مؤسس حركة النهضة التونسية على سبيل المثال أفكاراً تجديدية نابعة من علم السياسة وعلم الاجتماع محمداً بذلك مكانة وموقع "الإسلامية النظرية"، حيث أقر الغنوشي بأنّ هذه الأخيرة ليست مجرد هدف لهذه العلوم وإنما هي موضوع يدرس هذه التخصصات ويدعمها سياسياً واجتماعياً، وذلك من خلال فكرة رئيسية طرحها ألا وهي "انتقال جوهر الأيديولوجية الإسلامية من الدولة إلى المجتمع المدني"⁴.

إن مسألة السياسة والدين في مرحلة ما بعد الربيع العربي قد طرحت تحديات كبيرة أمام حركات الإسلام السياسي، لاسيما بعد بروز المد الجهادي؛ حيث ارتأت الحركات الإسلامية النأي بنفسها عن الحركات المتشددة وذلك من خلال تبني خطاب إسلامي حديثي.

ثانياً: الخطاب الحديث لحركة النهضة التونسية

اتجهت حركة النهضة التونسية اثر التحولات السياسية التي شهدتها تونس منذ سنة 2011، نحو إعادة تأسيس ذاتها وبلورة تصوراتها وأفكارها وتبني خطاب حديثي يركز أساساً على تبني المبادئ السياسية الإسلامية بالموازاة مع المبادئ الديمقراطية والتعددية، وهذا يعبر عن مقارنة واقعية مرنة اعتمدها الحركة لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية.

للكشف عن مضامين الخطاب الحديث لحركة النهضة خلال المرحلة الانتقالية من الأجدد أن نعرّج على الفلسفة السياسية لزعيم حركة النهضة "راشد الغنوشي"، نظراً أن فلسفته وفكره شكل المنطلق الأساس في صياغة خطاب سياسي إسلامي يتمشى وتحديات بيئة ما بعد الثورة. تنتقل الدراسة من ثم إلى وصول حركة النهضة إلى الحكم أعقاب انتخابات المجلس التأسيسي من خلال مشروعها الانتخابي المعتدل.

1. الفلسفة السياسية لراشد الغنوشي:

إن التوجه الديمقراطي والحداثي "لراشد الغنوشي" وهو المفكر والسياسي الإسلامي، لم يكن وليد مرحلة ما بعد ثورة 2011، بل هو نتاج فكر فلسفي إسلامي حظي به الرجل منذ أن بدأ تعليمه الأول في المدرسة القرآنية، ثم دراسته في جامعة الزيتونة التي تحصل فيها على شهادة في أصول الدين، وذلك قبل انتقاله إلى جامعة القاهرة ثم جامعة دمشق أين تحصل على الإجازة في الفلسفة.

سار "الغنوشي" على خطى الإصلاحيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، مستفيداً من إنجازاتهم وتجاربهم سعياً منه لتحقيق الإصلاح السياسي، وفي المقابل أيضاً عمل على استيعاب مفاهيم وأفكار غربية محددة، ودمجها في الخطاب الإسلامي حول الإصلاح والإحياء⁵.

بعد أن نحل الغنوشي من فكر وعلم أهم وأبرز المفكرين الإسلاميين، استطاع تسطير خطه الفكري والسياسي وتوجهه الأيديولوجي، فسار في خط الاعتدال والانفتاح على الحداثة في إطار المبادئ الإسلامية.

يرفض "راشد الغنوشي" في هذا الشأن الطرح القائل بأن الإسلام والديمقراطية لا يتوافقان، بدعوى أن الحكم الإسلامي هو حكم الله وأن الديمقراطية هي حكم الشعب⁶. ويفند "الغنوشي" هذا الطرح مقراً بوجود لقاء بين الإسلام والديمقراطية؛ ذلك أن "حكم الله" يجسد معنى أساسي في الدولة الحديثة وهو حكم القانون وحكم الأمة، من خلال تجريد الملوك من سلطانهم المطلق واستبدالهم بالثروة والسلطة وصنع القرار⁷.

ويرى "راشد الغنوشي" في الحداثة الغربية جوانب إيجابية لا غنى عنها لإحياء إسلامي حديث⁸، وتحقيق نهضة إسلامية بقيم ومبادئ الإسلام، وتحمل أيضاً الجوانب الإيجابية للحداثة الغربية.

أخذت هذه الرؤية في التطور على مستوى الفكر الفلسفي السياسي للغنوشي لاسيما في فترة منفاه؛ حيث كانت السنوات التي قضاها "الغنوشي" في المنفى فرصة له للرؤية والتأمل، وتحسين فهمه للعلمانية والديمقراطية، ودراسة احتمالية تطبيقهما في العالم العربي وفي تونس على وجه الخصوص⁹.

شعر الغنوشي بعد أن أصبحت الديمقراطية قضية أساسية لدى المعارضة السياسية في تونس، بالحاجة إلى إحياء الفكر الديمقراطي للإصلاحيين الإسلاميين في القرن التاسع عشر الذي حجب انتشار الفكر المناهض للديمقراطية في المنطقة العربية¹⁰. وهو ما يجسد دعمه لخط الاعتدال والانفتاح على مستوى الحركات الإسلامية.

يمكن القول تأسيساً على ذلك أن تونس قد جنت ثمار الفكر الفلسفي للغنوشي من خلال ادراكه للاتجاه الذي تحتاجه البلاد بعد الثورة حين عودته إلى أرض الوطن سنة 2011.

2. الخطاب المعتدل سبيل الوصول إلى الحكم:

فازت حركة النهضة التونسية بـ 89 مقعداً من أصل 217 مقعد في انتخابات المجلس التأسيسي المنعقدة شهر أكتوبر 2011¹¹. وقد تمكنت هذه الحركة من الوصول إلى الحكم نتيجة لعدة عوامل. فقد طبعت العلاقة بين الدين والسياسة المشهد السياسي في المرحلة الانتقالية في تونس، بعد أن سطع نجم الإسلام السياسي في أعقاب الثورة، وهو أمر راجع إلى حالة الاقصاء التي تعرضت لها الأحزاب الإسلامية في عهد

بن علي، الأمر الذي عزّز من شعبية الحركات والأحزاب الإسلامية في مقابل انحسار شعبية الحزب الحاكم سابقا وأحزاب الموالاتة التي فقدت ثقة الشعب التونسي. كما أن حركة النهضة تحظى بقاعدة شعبية واسعة وتنظيم داخلي جيد، وهو ما اتضح من خلال حشود المواطنين التي توافدت إلى استقبال "الغنوشي" حين عودته من منفاه يوم 30 يناير 2011¹².

اللافت للنظر أن فوز حركة النهضة التونسية في انتخابات المجلس التأسيسي، كان نتيجة لبرنامج انتخابي معتدل؛ حيث تُولي حركة النهضة اهتماما كبيرا للرؤية الإسلامية للنظام الاجتماعي والسياسي، وتسعى لتجسيده من الناحية العملية¹³. تمثل الحركة كحزب إسلامي معتدل تمثل طبقة اجتماعية متوسطة محافظة، كانت دائما حريصة على دعم المشروع الوطني واستيعابه في مقابل الحفاظ على قيمها الإسلامية المحافظة¹⁴. بذلك طرح راشد الغنوشي مشروعا انتخابيا لا يلغي قيم المجتمع التونسي ويسعى في الآن ذاته إلى بلوغ الديمقراطية والحداثة التي لا تتعارض مع الأصالة والموروث الإسلامي.

إدراكا منها لطبيعة المجتمع التونسي، وإتباعه لمجموعة من القيم الليبرالية، ووعيتها التام بنمط عيش الشعب التونسي وما حققه من تقدم ورفق، اتجهت حركة النهضة نحو تبني خطاب إسلامي حداثي قائم على الموازنة بين القيم الإسلامية وطبيعة المجتمع التونسي. حيث وجدت الحركة نفسها في مواجهة تحدي تقديم نفسها في المشهد السياسي الجديد بصورة حداثية تتجاوز الصورة النمطية للإسلاميين. لذلك عمدت حركة النهضة إلى تخطي الشعار النمطي للإسلاميين والمتمثل في: "الإسلام هو الحل"، وتبنت بدلا من ذلك شعارات أخرى من قبيل "الإسلام هو الديمقراطية"، "الإسلام هو حقوق الإنسان"¹⁵. وبذلك سعت إلى إثبات أنه بإمكان الإسلاميين أن يكونوا ديمقراطيين في نفس الوقت، وأن الإسلام في حد ذاته يتضمن مبادئ الديمقراطية.

تأسيسا على ذلك قام البرنامج الانتخابي لحركة النهضة على خطاب إسلامي حداثي يتبنى نموذج الدولة المدنية القائمة على حماية السلم الاجتماعي ورعاية الشأن العام، وتحديد أماكن العبادة عن العمل السياسي للحفاظ على المصلحة العامة¹⁶، فهي لا تسعى إلى فرض الشريعة الإسلامية على المجتمع التونسي بل تعتبر الدين مجرد جانب واحد من الجوانب التي تشكل هوية تونس¹⁷. تبنت الحركة إذًا خطابا إسلاميا حداثيا مستنيرا، كونها تفهم جيدا طبيعة المجتمع التونسي وبذلك لم تعمل على تحدي المجتمع وفرض نمط عيش مغاير للطبيعة المألوفة لدى التونسيين، بل أوضحت أن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية.

استطاعت الحركة كحزب إسلامي، ومن خلال الخطاب الحدائي الذي اعتمده في مرحلة ما بعد الثورة أن تبني قيماً إسلامية بالموازاة مع قيم الديمقراطية والتعددية، وتبنت مقاربة واقعية مرنة لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية.

ثالثاً: الخطاب الحدائي والممارسة السياسية لحركة النهضة

اقتضى الخطاب السياسي لحركة النهضة إعادة النظر في تصورات وأفكار الحركة حول الدستور التونسي ومدنية الدولة وهويتها، وشكل النظام السياسي، ومكانة المرأة وحقوقها.

تستعرض الدراسة فيما يلي، أهم المحطات التي تبرز لنا مدى تطابق وتوافق البعد التجديدي والحدائي للخطاب الإسلامي لحركة النهضة مع الممارسة السياسية بعد أن انتقلت إلى موقع الحزب الحاكم سنة 2011.

1. تقاسم السلطة مع الأحزاب العلمانية:

نالت حركة النهضة الشرعية الأولى بعد الثورة في انتخابات المجلس التأسيسي، وارتأت تقاسم السلطة مع شركاء غير إسلاميين في إطار الحكم الائتلافي مع حزبين علمانيين، واتفقت معهما على تولي منصف المرزوقي رئاسة البلاد، ومصطفى بن جعفر رئاسة المجلس التأسيسي¹⁸، وكان ذلك في إطار ما عرف باسم "الترويكا"، حيث دعا راشد الغنوشي إلى الشراكة والتعاون مع القوى الليبرالية، مقدماً نموذجاً فريداً للغاية للتعاون بين أيديولوجيتين مختلفتين، والذي أدى في نهاية المطاف إلى المصادقة على دستور توافقي لدولة مدنية¹⁹.

أبانت حركة النهضة بذلك وحين فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي ومن خلال حكم الترويكا عن عقلانية ونضج سياسي من خلال قبولها بتقاسم السلطة.

اكتسحت حكومة الترويكا في هذه المرحلة المشهد السياسي التونسي، حيث كانت تجربة فريدة من نوعها، كونها قامت على أساس التحالف بين ثلاثة أحزاب سياسية، وعلى قاعدة توزيع المسؤوليات والحقائب الوزارية²⁰. ورغم كونها متباعدة الرؤى الأيديولوجية والسياسية، إلا أنها حملت مجتمعة مسؤولية العبور بتونس إلى بر الأمان.

إن ما ميز هذا الحكم الائتلافي أو التحالف الحزبي في حكومة الترويكا هو أنه لم يكن تحالفاً متناغماً من حيث الرؤى الإيديولوجية والتصورات الفكرية، بل على العكس من ذلك قد اشتمل على أحزاب متباينة

الإيديولوجيات وحتى الأجنداث السياسية. بيد أنه كان تحالفا سياسيا اقتضته المرحلة الحساسة التي مرت بها البلاد عقب الثورة. وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على النضج السياسي الذي تتمتع به النخب السياسية في تونس، والتي أرادت بشكل أو بآخر حماية مكتسبات الثورة ومواصلة مسار التأسيس لنظام ديمقراطي قائم على القانون والمؤسسات.

اضطلعت حكومة الترويكا كذلك بمهام جمة، فبالإضافة إلى تحملها مسؤولية كتابة الدستور التزمت أيضا بتسيير شؤون الدولة والمجتمع ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية²¹، ومن خلال ذلك كشفت الأحزاب المشكّلة للترويكا وفي مقدمتها حركة النهضة عن عقلانيتها ومرونتها وقابليتها للتكيف والتعامل مع السياقات السياسية المستجدة، وعن العمل بشكل تعاوني مع أحزاب أخرى من أجل تحقيق الديمقراطية.

2. الدستور:

برزت ثمار تغيير الخطاب الإسلامي لحركة النهضة وتبنيها لمقاربة حديثة تحديدا في مهمة صياغة الدستور؛ حيث لم تفرض النهضة نصوص الشريعة على الدستور بل استحبت صياغته بناء على القيم الإسلامية²²، وقامت بالإبقاء على الفصل الأول من دستور 1959، واعتبرت أن هذا الفعل لا يحمل أي تنازل عن أمور الدين²³، وهو ما يبرز تمكن الحركة كحزب إسلامي من التوفيق بين القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية والتعددية، وتبنت مقاربة مرنة للتكيف مع مختلف السياقات السياسية²⁴.

كما قامت حركة النهضة كذلك بتسوية الخلافات القائمة ونقاط التباين والاختلاف حول عملية الدسترة الجديدة، وأهمها طبيعة الدولة والدين والشريعة والهوية. فقد حسم الدستور الجديد مسألة طبيعة الدولة، وذلك من خلال التأكيد على مدنيته²⁵، وعلى المزاوجة بين اعتبار الدولة حرة مستقلة تدين بالدين الإسلامي، وكونها دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وسيادة القانون، وذلك في الفصلين الأول والثاني من الدستور²⁶. ويعتبر هذا مطلباً مجتمعياً اقتضى تحقيقه لتجاوز حالة الاختلاف بين القوى الليبرالية العلمانية والقوى الإسلامية، من أجل استكمال المسار الديمقراطي.

3. الجندر:

موضوع المرأة من المواضيع التي طالما أثارت جدلا كبيرا في مختلف الميادين، لاسيما ميداني الحقوق والسياسة في جل مناطق العالم، كما أن الإسلاميين عادة ما يكونوا محل اتهام باستضعاف المرأة وحرمانها من حقوقها من قبل المنظمات الحقوقية. توجب على هذا الأساس على الحركات الإسلامية تبرئة نفسها من تلك

الاتهامات من خلال تأكيدها على فهمها التقدمي لحقوق الإنسان عامة ولحقوق المرأة على وجه الخصوص. وهو ما ينسحب على حركة النهضة في تونس.

أعلنت حركة النهضة سنة 2011 موقفها من المرأة ومكانتها السياسية والاجتماعية، أن المدخل الأمثل لكل إصلاح اجتماعي وسياسي حقيقي هو اقامة دولة ديمقراطية تحدد فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة من دون اعتبار للجنس أو اللون أو المعتقد²⁷. يدل هذا التصريح على اقرار صريح للنهضة بمكانة المرأة، لاسيما وأنها النقطة الحساسة التي عادة ما يُضرب بها الإسلاميون في المحافل الانتخابية؛ حيث ينصب اهتمام المعارضين على مستقبل المرأة في ظل حكم الإسلاميين. أخذت حركة النهضة على هذا الأساس تؤكد في مناسبات كثيرة على رؤيتها وتصورها ازاء قضية المرأة، والمتمثلة في كون العلاقة بين المرأة والرجل هي علاقة تكامل وليست مساواة تامة وذلك لما تفرضه أحكام الإرث ومشكلات الإنفاق والنسب في المجتمع الإسلامي²⁸، وفي السياق نفسه، أكدت حركة النهضة على ضرورة نضال المرأة من أجل قضيتها في إطار تكاملي وتعاوني مع الرجل²⁹.

4. استنتاجات:

من خلال ما سبق تخلص الدراسة إلى أنه بعد مسار طويل من تطور الحركة الإسلامية التونسية، خرجت حركة النهضة إلى المشهد السياسي التونسي بصيغة ديمقراطية تقدمية، وذلك من منطلق وعيها وإدراكها التام بطبيعة المجتمع التونسي، وكذا قراءتها وفهمها لمقتضيات وتحديات المرحلة الانتقالية.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن خطاب حركة النهضة الحداثي قد عبّر عن سياسة واقعية من خلال التزام الحركة بالديمقراطية دون الإخلال التزامها بأصولها الإسلامية. لقد اقتضى الخيار الواقعي لحركة النهضة تحليها بالديمقراطية دون تحليها عن إسلاميتها وهو ما تجسد حين انتقلت من موقع الحزب المعارض إلى موقع الحزب الحاكم اثر انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011، وقيامها بتقاسم السلطة مع أحزاب سياسية ذات توجهات إيديولوجية مختلفة. ثم عبر التوافقات التي قدمتها في سبيل تيسير عملية صياغة الدستور الجديد للبلاد سنة 2014.

5. التهميش:

¹ . Roy, O. (1994). The failure of political Islam. (C. Volk, Trans.) USA: Harvard University Press. P 12

- ² . بلقزيز عبد الاله، الاسلام والسياسة دور الحركات الاسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001، ص ص 30-31.
- ³ . هويدي فهمي، الاسلام والديمقراطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 97.
- ⁴ . أبو رمان محمد، ما بعد الاسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، مؤسسة فريدريش إيبيرت، عمان، 2018، ص ص 63-65.
- ⁵ . Tamimi Azzam, Rashid El-Ghannouchi, In : The Oxford handbook of Islam and politics, ed : J. Esposito, & E. E.-D. Shahin, Oxford University Press, USA, 2013, p 220.
- ⁶ . الغنوشي راشد، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 1999، ص 154.
- ⁷ . المرجع نفسه، ص 155.
- ⁸ . Tamimi, loc.cit.,
- ⁹ . Esposito John, & Others, Islam and democracy after the Arab spring, Oxford University Press, USA, 2016, p 189.
- ¹⁰ . Tamimi, op.cit., p 216
- ¹¹ . Miller Laurel, & others, Democratization in the arab world Prospects and lessons from around the globe, RAND Corporation, USA, 2012, p 61.
- ¹² . الحداد محمد، الاسلاميون في تونس بعد الربيع العربي: الاستمرارية والتغير في الخطاب والممارسة، في: جمال السويدي، و أحمد الصفتي، حركات الاسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 306.
- ¹³ . El-Ouzghari Karima, Ennahda in practice, DGAPKcompact, N° 13, october 2014, p 2.
- ¹⁴ . Merone Fabio, Enduring class struggle in Tunisia : The fight for identity beyond political islam, British Journal of Middle Eastern Studies, 2014, p 9.
- ¹⁵ . El-Ouzghari Karima, loc.cit.,
- ¹⁶ . الحناشي عبد اللطيف، (2013). الحركات الاسلامية في تونس، في: عبد الغني عماد، الحركات الاسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1، الجزء 2، صفحة 1746.
- ¹⁷ . Miller, E. Laurel., & others, loc.cit.,
- ¹⁸ . عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 1747.
- ¹⁹ . Natil Ibrahim, Civil state in the post-Arab spring countries : Tunisia, Egypt and Libya. In : The arab spring, civil society and innovation activism, ed : C. çakmak , Palgrave Macmillan, USA, 2017, p 221.
- ²⁰ . التائب عائشة، الترويكا الحاكمة في تونس حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، مارس 2013، ص ص 72-77.
- ²¹ . المرجع نفسه، ص 73.

²² . الحناشي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص1751.

²³ . خليل أميرة، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الاسلام السياسي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 22.

²⁴ . El-Ouzghari Karima, loc.cit.,

²⁵ . الأجهوري محمد رضا، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 160.

²⁶ . طارق حسن، دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءة في تجارب المغرب تونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص 266.

²⁷ . ذويب حمادي، الاسلاميون في تونس وقضايا المرأة بين مطرقة النص وسندان الواقع، تأليف امحمد جبرون، و آخرون، الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب،: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 524.

²⁸ . الجمعاوي أنور، الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاجتماعي، تأليف امحمد جبرون، و آخرون، الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 506.

²⁹ . ذويب حمادي، المكان نفسه.